



ورقة

حول نشاط كتابة المجلس الأعلى للقضاء

يرتبط نشاط كتابة المجلس الأعلى للقضاء ارتباطا وثيقا بأشغال المجلس ، وقد عقد المجلس خلال السنة الماضية عدة اجتماعات برسم دورة فبراير 2011 وذلك للنظر في عدد من المواضيع حيث إنه بعد دراستها تقدم باقتراحات بشأنها إلى علم الجنااب الشريف أسماه الله وأعز أمره رئيس المجلس الأعلى للقضاء ، وحظيت بموافقة جلالته بعد ذلك، وهذه المواضيع هي كالتالي :

المواضيع	عدد الوضعيات المعروضة	الإقتراحات	ملاحظات
الترقيات برسم سنة 2010	الدرجة الإستثنائية 181 الدرجة الأولى 138 الدرجة الثانية 122	109 106 163	
التكليفات	الدرجة الإستثنائية الدرجة الأولى الدرجة الثانية	45 16 39	
محاكم الجماعات والمقاطعات	241	241	
مناصب المسؤولية	قضاء الحكم	النيابة	
محاكم الإستئناف	10	9	
محاكم الإستئناف	2	0	

	31 0 0	40 1 1	الإدارية المحاكم الابتدائية المحاكم الإدارية المحاكم التجارية
	11	11	الانتقالات
	33 34	138 358	تعيين موظفين ومحامين في السلك القضائي المحامون الموظفون
	6	6	استقالة حكام الجماعات ونواب لحكام الجماعات
	2 4 1 5 1 1	14	المتابعات التأديبية العزل الإقصاء المؤقت التوبيخ البراءة اتمام البحث تأجيل البت
	1	1	تمديد حد سن التقاعد
	3	3	جعل حد للتمديد

هذا وقد قامت هذه الكتابة ابتداء من شهر يوليوز 2011 بتحضير لوائح تخص مواضيع عرضت على المجلس الأعلى للقضاء خلال اجتماعاته التي عقدها في الأشهر الأخيرة من نفس السنة و التي أسفرت على النتائج التالية :

ملاحظات	الاقتراحات	عدد الوضعية المعرضة	المواضيع
	التمديد الأول : 11	التمديد الأول : 28	التمديدات
	التمديد الثاني : 9	التمديد الثاني : 13	
	التمديد الثالث : 6	التمديد الثالث : 8	
	1	1	التراجع عن تجديد تمديد سن حد تقاعد قاض
	13	13	مناصب المسؤولية
	48	48	تعيين قضاة بمحاكم الاستئناف
	<u>ن ع</u>	<u>ق ح</u>	تسوية وضعية قضاة ونواب بالمحكمة الابتدائية بالدار البيضاء
	53	177	
	7	7	تسوية وضعية قضاة ببعض المراكز
		600 حالة	1- الترقى من درجة إلى درجة أعلى برسم سنة 2011
	الدرجة الاستثنائية : 218 منهم 31 قاضيا كانوا مكلفين في هذه الدرجة	284 من د 1 إلى د اس منهم 47 قاضيا مكلفا	
	الدرجة الأولى : 182 منهم 19 قاضيا كانوا	205 من د 2 إلى د 1 منهم 21 قاضيا	

مكلفا	مكلفين في هذه الدرجة	
	الدرجة الثانية : 105 منهم 18 قاضيا كانوا مكلفين في هذه الدرجة	111 من د 3 إلى د 2 منهم 22 قاضيا مكلفا
	<u>المجموع</u> : 505	
2- التكاليف	تم تكليف قضاة يتوفرون على شروط الترقي	في الدرجة الاستثنائية : 28
	في الدرجة الأولى : 1	
	<u>المجموع</u> : 29	
3- الانتقالات	255 منهم 11 قاضيا تم نقلهم رعيما لما اقتضته المصلحة القضائية	604
4- تعيين قضاة بالمجلس الأعلى	15	22
5- تعيين الملحقين القضائيين	393	393
6- استقالة نواب أولين لحكام بعض الجماعات	2	2
7- طلبات تحويل صفة قاض شرقي	1	4

وإلى جانب ذلك أيضا، عالجت هذه الكتابة ما يقرب من 7077 مراسلة وردت خلال هذه السنة واتخذت بشأنها الإجراءات اللازمة ، كما صدرت عنها خلال نفس المدة حوالي 2751 مراسلة موجهة إلى مختلف محاكم المملكة وإلى إدارات وقطاعات أخرى بالإضافة إلى مراسلات متعلقة

بأشغال المجلس الأعلى للقضاء ، والتي بلغت ما يناهز 3807 مراسلة هذا فضلا عن عدد من المذكرات الداخلية .

وقد شمل نشاط كتابة المجلس خلال نفس السنة إلى جانب ما ذكر عدة أشغال أخرى تتعلق بتعيين قضاة التحقيق والأحداث وتطبيق العقوبات البالغ عددها 578 قرارا، وكذا مراقبة السير العادي للمؤسسات القضائية ووضعية السادة القضاة العاملين بها، حيث تم عن طريق الإتصال بمختلف المسؤولين رصد المشاكل التي تعاني منها المؤسسات التي يشرفون عليها ، وإعداد إحصائيات بالقضايا الرائجة بمختلف المحاكم تم اعتمادها لتهيئ الخريطة القضائية، كما تم تضمين مختلف الملاحظات والنظريات الواردة بنشرات التقيط الشخصية للسادة القضاة بملفاتهم السرية بالإضافة إلى عدة أعمال أخرى تتعلق بالسير العادي لمؤسسة كتابة المجلس الأعلى للقضاء .

هذا وتجدر الإشارة إلى أن المجلس الأعلى للقضاء عقد اجتماعات أولية خلال السنة الجارية برسم دورة مارس 2012 وسيتولى حسب جدول أعماله البث في المواضيع التالية :

المواضيع	الوضعيات المعروضة
التمديدات	التمديد الأول : 62 التمديد الثاني : 54 التمديد الثالث : 33
الترقي من رتبة إلى رتبة أعلى	قضاة الدرجة الثالثة : 203 قضاة الدرجة الثانية : 679
الترقي من درجة إلى درجة أعلى	من الثالثة إلى الثانية : 161 من الثانية إلى الأولى : 103 من الأولى إلى الاستثنائية : 153
المتابعات التأديبية	8
مناصب المسؤولية الشاغرة	2
طلبات الانتقال	164
طلبات الانتقال الخاصة ببعض المسؤولين القضائيين	10
قضاة جدد لم يلتحقوا بالمعهد العالي للقضاء بعد قبولهم في السلك القضائي	4
قضايا مختلفة	8
طلبات تخويل الصفة الشرفية	3

وفيما يخص البرامج المراد تنفيذها في سنة 2012 ، فإن هذه الكتابة منكرة على إعداد نظام معلوماتي يتضمن كل المعلومات الشخصية والإدارية والأنشطة الخاصة بكل قاض والتقارير الواردة في شأنه مع سوابقه، وكذا وضعيات مختلف محاكم المملكة، من حيث تحديد أسماء القضاة العاملين بكل محكمة ودرجاتهم وجنسهم الخ .
هذه باختصار أهم ما انجز من طرف كتابة المجلس الأعلى للقضاء خلال سنة 2011 وكذا برامج العمل المراد تحقيقها .